الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.40

Distr.: General
9 May 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٤٠

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

ثم: السيدة دينيتش (نائبة الرئيس) ..... (كرواتيا)

ثم: السيد روزنتال (الرئيس) ..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: **السيد مسيلي**

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.33/Rev.1*: بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-80042 (A)
0080042

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.42*: الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة *A/C.3/55/L.16/Rev.1*: الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/55/16 و A/55/186 و A/55/685)

١ - **السيد هولبواكس** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/55/186). وقال إن المخطط يعد خطوة أولى هامة في عملية الميزنة، وتهدف إلى التوصل إلى أوسع قدر ممكن من الاتفاق بشأن الاحتياجات المالية للمنظمة. وأفاد بأن المخطط، بوصفه تقديرا للموارد اللازمة، وليس ميزانية أولية، يُشكل بحكم طبيعته وثيقة عامة. وقال إن الجزء الثاني يتضمن التقديرات الإرشادية الأولية للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ويتضمن الاعتمادات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مضافا إليها مخصصات الوظائف الجديدة المعتمدة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الفقرة ٣) ومخصصا للأنشطة الجديدة أو التي تقرر تمديدها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الفقرة ٥)، ناقصا التكاليف التي دفعت مرة واحدة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الفقرة ٤). وأفاد بأن مخصصات البعثات السياسية الخاصة لم تُدرج في المخطط وإن قدرت تكلفتها بحوالي ٩٠,٣ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك لأن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) لا يزال قيد الاستعراض. وأضاف بأن الجزء الثالث يعكس الأولويات المقترحة في الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥. أما الجزء الرابع فيتضمن التقديرات الأولية للنمو الحقيقي ونسبته ١,٢ في المائة مع استبعاد البعثات السياسية الخاصة، أو انخفاضا بنسبة ٢,٤ في المائة لدى أخذ البعثات السياسية الخاصة في الحسبان، مقارنة بالاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويتضمن الجزء الخامس توصية بالإبقاء على اعتمادات صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام للموارد.

٢ - وأكد على أنه وفقا لما ورد في الفقرة ٦ فإن الأمين العام سيواصل، خلال فترة إعداد الميزانية، تمحيص مستوى الموارد اللازمة لكي يعكس في الميزانية المقدمة نتائج مواصلة استعراض الأنشطة المحتمل أن أوانها قد فات، والتدابير الإضافية لتحقيق فعالية التكلفة وتبسيط الإجراءات.

٣ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/55/685). وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الأمين العام يقترح تقديرا أوليا للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بلغ ٢ ٤٧٥,٤ مليون دولار (الفقرة ٢). وأفاد بأن اللجنة لم تتأكد من الأسباب التي دعت إلى استبعاد مخصصات البعثات السياسية الخاصة، ومن رأيها (الفقرة ٨) أنه يجب مواصلة إدراج تقديرات البعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية. وقال إن التجربة أظهرت أن الاعتمادات الأولية للبعثات السياسية الخاصة قد تم تجاوزها، حيث قدرت في الوقت الراهن بمبلغ ١١٢ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد أوصت اللجنة أن يرصد اعتماد للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قدره حوالي ٩٣,٧ مليون دولار. وأن يتم التعامل مع أي مبالغ إضافية وفقا للإجراء المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢٠٦/٥٣. وبناء على ذلك فإن اللجنة الاستشارية توصي، كما ورد في الفقرة ١١، بأن تعتمد الجمعية العامة تقديرا أوليا يبلغ ٢ ٥١٥,٣ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك على أساس المعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وسوف تأخذ الجمعية العامة

في الاعتبار، لدى اتخاذ إجراء بشأن المخطط، الحاجة إلى إعادة تقدير المبالغ بعد إعداد الميزانية بحيث تعكس معدلات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأبلغ اللجنة بأنه ينبغي الاستعاضة عن عبارة ''لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١'' الواردة في الجملة الثانية من الفقرة ١٠ بعبارة ''لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣''.

٤ - **السيدة وينسلي** (استراليا): تكلمت باسم كندا ونيوزيلندا أيضا فأكدت أهمية مخطط الميزانية البرنامجية في عملية الميزنة. وأفادت بأن الاتفاق في وقت مبكر على المستوى الإرشادي للميزانية يساعد الدول الأعضاء على التخطيط للوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي وقتها. وأوضحت أن التحليل الأولي يشير إلى توافق مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة مع الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأعربت عن تأييدها للجوانب الرئيسية للمخطط المقترح، التي تعكس الالتزام المتواصل بجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر استجابة وفعالية وكفاءة.

٥ - وأردفت قائلة إن تقديرات الميزانية يجب أن تكون واقعية بأقصى ما يمكن من حيث توقعها للاحتياجات المالية للمنظمة كما يتعين أن تتسم عملية الميزنة بالوضوح والشفافية لكي تضمن حصول الدول الأعضاء على المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ القرارات. وبناء على ذلك أبدت أسفها لكون تقديرات الميزانية لم تأخذ في الحسبان البعثات السياسية الخاصة التي تحتاج إلى موارد إضافية كبيرة وذكَّرت بالقرار ٥٣/٢٠٦ الذي أيدت فيه الجمعية العامة مقترح الأمين العام بإدراج البعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية. كما أيدت الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في تقريرها (الفقرة ٨) بضرورة الاستمرار في إدراج التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية بالنظر إلى الطبيعة المستمرة لهذه البعثات. ومن ثم قالت إنها توافق على أن تتضمن التقديرات الواردة في مخطط الميزانية مبلغ ٩٣,٧ مليون دولار بالمعدلات المنقحة، بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة. وأفادت بأن إغفال تلك التكاليف الكبيرة لا يشجع على تخطيط الميزانية ومراقبتها بشكل سليم.

٦ - وأبدت أسفها لعدم ذكر وفورات الكفاءة المتوقعة، في مخطط الميزانية. وأضافت بأن مخطط الميزانية السابق كانت قد تضمن وفورات الكفاءة البالغة ٢٠ مليون دولار وذكرت بأن اللجنة الاستشارية أكدت، منذ عام ١٩٤٨، أهمية التقشف في إعداد الميزانية والحاجة إلى استخدام الموارد بقدر أكبر من الحكمة. وينبغي أن تتيح الميزانية تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية وفي ذات الوقت، استغلال أي فرصة ممكنة للعمل على نحو أفضل وبقدر أكبر من الفعالية من حيث التكلفة.

٧ - وأعربت عن خيبة الأمل إزاء عدم تضمين مخطط الميزانية توقعات التكاليف بالنسبة للمسائل الرئيسية من قبيل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت سابقا بإقرار موارد بمستوى أقل بكثير مما كان مطلوبا؛ فإذا قبلت تلك التوصية، فإن المبالغ ستُخفض. وقالت إنها تتفق مع اللجنة الاستشارية في توصيتها بأن تعتمد الجمعية العامة تقديرات للميزانية بمبلغ ٢ ٥١٥,٣ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٨ - **السيدة سيرفي** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن الأمم المتحدة دخلت في إصلاحات واسعة النطاق ينبغي أن تنعكس في المقررات المتصلة بالميزانية. وأعربت عن ارتياح الاتحاد الأوروبي بصفة عامة

لمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بالرغم من رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة خلال المشاورات غير الرسمية. وأفادت بأن المخطط يعكس بشكل ملائم أولويات المنظمة، بصيغتها المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق وفورات تمكن من إعادة توزيع قدر من الموارد مشيدة بعزمه توخي الصرامة في تمحيص المبالغ المطلوبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقالت إنه بالرغم من استحالة وضع أرقام ثابتة لتلك الوفورات، فإن للعملية ما يبررها.

٩ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يشاطر لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية رأيهما بضرورة إعادة إدراج البعثات السياسية الخاصة في المخطط، وفقا للمقرر المبدئي الذي اتخذته الجمعية العامة في وقت اعتماد المخطط السابق. ومن المهم أن يتضمن مخطط الميزانية اعتمادات كافية تتيح في الوقت المناسب تفادي تعريض تلك البعثات لمشاكل من جراء قلة التمويل.

١٠ - وبخصوص تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، قالت إن الاتحاد الأوروبي قد تطرق من قبل إلى هذه المسألة. ولكن سوف يتعين على اللجنة أن تنظر في التبعات المالية الناشئة عن تنفيذ توصيات الفريق والتوصيات المتعلقة بتدابير تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأضافت بأن تكلفة التحسينات اللازمة ينبغي أن تُدرج في اعتمادات الميزانية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حيث إن جدول الاعتمادات سيكون في شكل أوضح بحلول أيار/مايو ٢٠٠١. وأفادت بأنه لم تدرج أي اعتمادات بشأن هذين العنصرين في المخطط، بالرغم من أن مناقشتهما ستتواصل في المشاورات غير الرسمية. وعلى أية حال أكدت مجددا رأي الاتحاد الأوروبي بأن حفظ السلام لا ينبغي أن يخرج عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بالتنمية.

١١ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يتخذ موقفا منفتحا إزاء المخطط بالنظر إلى استحالة تقدير عدد من المسائل. ذلك أن تبعات تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، ونطاق البعثات السياسية الخاصة وترميم المقر - التي لم تذكر في المخطط - من شأنها أن تخل بالتوازن الهش للميزانية المقترحة. وقالت إن المخطط يبعث مع ذلك على الارتياح كتقدير أولي وسيتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤوليته فيما يتعلق بالتبعات المالية التي ستنشأ عن أي مقررات تتخذها الجمعية العامة.

١٢ - **السيدة آرسيه دي جانيت** (المكسيك): قالت إن من اللازم أن تتضمن الميزانية الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتنفيذ جميع الأنشطة المأذون بها. وسيكون من الخطأ التضحية بأنشطة بينت أهمية المنظمة أو رفعت جودة عملها، من أجل كفاءة غير مضمونة. ولاحظت أن البعثات السياسية الخاصة لم تدرج في المخطط بالرغم من أن الجمعية العامة قررت إدراجها بموجب قرارها ٥٣/٢٠٦. وقالت إن وفدها يشاطر تماما اللجنة الاستشارية رأيها الوارد في الفقرة ٨ من تقريرها (A/55/685). وعلاوة على ذلك ينبغي أن يتضمن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الموارد اللازمة لتنفيذ القرار المتصل بالاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والذي ستوافق عليه الجمعية العامة عما قريب. وأخيرا قالت إن وفدها يؤيد الاستنتاجات الواردة في تقريري اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق.

١٣ - **السيد هايس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته الأمانة العامة واللجنة الاستشارية المتمثل في كفالة سير عملية إعداد الميزانية بطريقة سلسة مبديا تأييده لمخطط الميزانية بصفة عامة. وذكّر بأن الدول الأعضاء والأمانة العامة عملتا معا لترشيد عمل المنظمة وجعلها أكثر استجابة بما يتيح تنفيذ أنشطتها بأكبر

قدر ممكن من الكفاءة. ويتعين الاستمرار في إعداد الميزانية بروح المسؤولية حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تواصل تلبية احتياجات الذين يعتمدون عليها. وأفاد بأن عملية الاستعراض داخل اللجنة الخامسة شكل مرحلة حساسة من عملية إعداد الميزانية بروح المسؤولية هذه ومشيرا إلى ضرورة أن تتمكن اللجنة من إقرار مخطط الميزانية بوصفه مؤشرا أوليا على الموارد اللازمة كي تنفذ المنظمة أنشطتها ذات الأولوية وفقا للولاية التي حددتها الجمعية العامة. وقال إن وفده يؤيد تلك الأولويات بالرغم من أن مخطط الميزانية يحتاج إلى مزيد من التحديد وفقا لما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، وذلك كي يأخذ في الحسبان المسائل المعروضة حاليا على الجمعية العامة؛ وأضاف أنه من الصعب تقديم تقديرات دقيقة للموارد اللازمة في المرحلة الراهنة.

١٤ - ومضى يقول إنه يتفق مع الوفود الأخرى واللجنة الاستشارية على ضرورة مواصلة إدراج اعتمادات البعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية مبديا ترحيبه بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لزيادة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة؛ كما ينبغي أن يعكس أي مخطط للميزانية حصة الأمم المتحدة في أي تكاليف ذات صلة. وأضاف أنه ينبغي أن يتضمن مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أي تكاليف إضافية ناجمة عن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي تستعرضه حاليا اللجنة الخامسة. وأعرب عن سروره بما ورد في مخطط الميزانية المقترحة (الفقرات من ٦ إلى ٩)، بأن الأمين العام سيواصل التمحيص الدقيق لمستوى الموارد اللازمة واستخدام الموارد الملتزم بها بحيث تحقق أقصى قدر ممكن من الفعالية، ثم قال إنه لا توجد أي إشارات إلى ما يمكن توقعه من وفورات ولا إلى المجالات المطروقة. وينبغي ألا يقتصر مخطط الميزانية على تناول النفقات المقررة بل يجب أن يتناول أيضا التخطيط للتكاليف والحد منها، وهي أمور أساسية لتحقيق فعالية الميزنة. وأشار إلى وجود تخفيض طفيف في المبالغ المقدرة لأنشطة الإعلام، بالرغم من أن هذه الأنشطة لا تزال تمثل أكثر من ٥ في المائة من مجموع الميزانية. وأكد أهمية الاستمرار في اعتماد نهج العمل من القاعدة إلى القمة إزاء جميع جوانب الميزنة والحاجة إلى أخذ التقييم الذاتي الذي أجرته هيئات الإشراف ذات الصلة، في الاعتبار. وبخصوص صندوق الطوارئ أعرب عن اعتقاده بأنه سيكون من المعقول تقليص اعتماداته إلى ٠,٢٥ في المائة على النحو الذي اقترح في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك بالنظر إلى أن اعتمادات الصندوق تتجاوز المبلغ المستخدم فعليا خلال السنوات السابقة.

١٥ - وختاما قال إن من الصعب الإحاطة بالمخطط في مجمله دون الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن السياق الكامل لمخطط الميزانية واقترح الموافقة على مبلغ ٤٧٥ ٢ مليون دولار، وذكر أنه سيكون كافيا لتغطية الأنشطة الرئيسية على النحو المشار إليه في الجدول الوارد في الفقرة ٢، وتنقيحه كي يعكس تقلبات العملة والتضخم. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ الترتيبات لإدراج البنود التي ستقدم تفاصيل بشأنها في الربيع المقبل. وختاما أكد التزام وفده بتوفير موارد كافية للمنظمة كي تضطلع بأنشطها ذات الأولوية ولكنه أكد أيضا الحاجة إلى تنفيذ تلك الأولويات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

١٦ - **السيد ياماناكا** (اليابان): أثنى على الجهود التي بذلها الأمين العام لتحسين كفاءة الأمم المتحدة وإمكانية مسائلتها وشفافيتها. وقد زاد استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الدول الأعضاء من أهمية تواصل هذه الجهود. وأضاف أن مخطط الميزانية أتاح الفرصة أمام الدول الأعضاء للنظر في الموارد الإجمالية المقدرة قبل تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلتين. وينبغي أن تدرج في التقديرات الأولية مخصصات للبعثات السياسية الخاصة ولصالح تعزيز أمن أفراد

الأمم المتحدة وسلامتهم. كما أعرب عن أسفه لعدم تحديد الوفورات التعويضية في المخطط على غرار ما تم من قبل. وقال إنه ينبغي أن يتم على نحو أكثر فعالية اقتصاديا وضع تقديرات محددة للوفورات التي ستتحقق بتنفيذ الأنشطة المأذون بها. وأخيرا أعرب عن موافقته على ضرورة الإبقاء على الصندوق الاحتياطي بنسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد.

١٧ - **السيد لوزنسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه لئن كان مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هو بالضرورة ذا طابع أولي فإنه قد مضى كثير من الوقت وحدثت أشياء كثيرة منذ وضع المخطط.

١٨ - وأضاف أنه لم يتم إدراج أي مبلغ في المخطط لصالح إمكانية استمرار البعثات السياسية الخاصة القائمة. وقال إن وفد بلاده يرحب بالإيضاحات بشأن ذلك النهج الموضحة في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/55/186)، ولكن تجربة المنظمة على امتداد السنوات الأخيرة، ولا سيما في إطار المتطلبات غير المتوقعة المتصلة بالبعثات الخاصة، توضح أن توصية اللجنة الخاصة بإدراج مبلغ للبعثات الخاصة في مخطط الميزانية لها ما يبررها. وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بما يعتزمه الأمين العام من زيادة فعالية ناتج الموارد المخصصة إلى أقصى حد وأشار إلى أن تقديم الميزانية سيبرز فائدة إجراء مزيد من عمليات الاستعراض للأنشطة المحتمل أن أوانها قد فات وفائدة التدابير الإضافية لتحقيق فعالية التكلفة وتبسيط الإجراءات. وأضاف أن الأمين العام أصاب في الأولويات التي حددها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفيما يتصل بالتقديرات الأولية لفترة السنتين يساند وفد بلاده توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١١ من تقريرها. وختاما، أضاف أن وفد بلاده يساند توصية الأمين العام الداعية إلى المحافظة على صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد. وقال إنه من الضروري دعم أحكام قراري الجمعية العامة ٤١/٢١٣ و٤٢/٢١١ المتصلين باستخدام صندوق الطوارئ.

١٩ - **السيدة دودسون** (النرويج): قالت إن وفد بلادها يساند عملية الميزنة المنشأة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣. وهو يعتبر مخطط الميزانية كتقدير أولي بالموارد اللازمة لفترة السنتين المقبلة، بدلا من كونه سقفا لمقترح الميزانية المقبل. ولئن كان وفد بلادها لا يعتبر معدل نمو الميزانية البرنامجية مسألة مبدأ، فإنه يعتقد أن سياسة النمو الاسمي الصفري أصبحت تؤدي إلى نتائج عكسية أكثر فأكثر حيث أنها تحد من قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الجديدة. وأضافت أن الأمم المتحدة أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على تبرعات مجموعة صغيرة على نحو مؤسف من البلدان. والعديد من الأنشطة التي تمول من خلال هذه التبرعات تقع في صلب ولاية المنظمة ولذلك ينبغي أن تمول من الميزانية العادية.

٢٠ - وفيما يتصل بمخطط الميزانية، أضافت أن الأمين العام، سعيا إلى إرضاء الأطراف المعارضة لسياسة النمو الاسمي الصفري، قد أجبر على ما يبدو على إلغاء بعض المخصصات لجملة من الأمور منها البعثات السياسية الخاصة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) وتعزيز أمن أفراد منظومة الأمم المتحدة وسلامتهم. وقالت إن وفد بلادها مستعد لقبول المخطط، على اعتبار أن الدول الأعضاء سوف يتعين عليها الموافقة على بعض النفقات الإضافية. وهو يؤيد الأولويات الخاصة بفترة السنتين المقبلة التي تم تحديدها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6) ويساند الإبقاء على صندوق الطوارئ في مستواه الحالي.

٢١ - تولت السيدة دينيتش (كرواتيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٢ - **السيدة سانشيس لورينسو** (كوبا): شددت على أهمية مخطط الميزانية بوصفه مؤشرا أوليا على متطلبات المنظمة من الموارد لفترة السنتين المقبلة. وأضافت أن مخطط الميزانية يجب أن يبرز الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء واتفقت مع اللجنة الخاصة على ضرورة أن يتضمن هذا المخطط مخصصات للبعثات السياسية الخاصة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٦. وأعربت عن أملها في أن تأخذ الأمانة العامة في الاعتبار المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ إعداد مخطط الميزانية على النحو الوارد في مرفق تقرير اللجنة الاستشارية عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/55/685). ونظرا لصعوبة تقدير الوفورات الممكنة، أعربت عن اعتقادها بأن مخطط الميزانية ينبغي أن يركز على التنبؤ بالموارد بالنسبة لأنشطة المنظمة الهامة المتعددة وأن الوفورات الممكنة ينبغي أن تناقش في سياق المشاورات المقبلة. وشددت على أن وفد بلادها سيواصل العمل لاعتماد مخطط للميزانية يبرز جميع الحقائق الجديدة التي تواجه المنظمة ويضع ميزانية نهائية توفر لها الموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولايتها.

٢٣ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الهدف من مخطط الميزانية هو تزويد الدول الأعضاء بإرشادات أولية عن الموارد التي قد تلزم خلال فترة السنتين المقبلة. وأضاف أنه ليس ثمة توقع في المخطط بحصول نمو، رغم أن الجمعية العامة لم يسبق لها أن ساندت مفهوم النمو الاسمي الصفري. وقال إن وفد بلاده يعتقد أن مخطط الميزانية ينبغي ألا يرتكز على ذلك المفهوم ولكن على احتياجات المنظمة. وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية في رأيها الداعي إلى ضرورة أن يتواصل إدراج التقديرات المتصلة باحتياجات البعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية حيث أن هذه الاحتياجات ذات طابع مستمر.

٢٤ - وأضاف أنه ليس من الواضح لديه السبب في أن عددا من الوظائف التي تمت الموافقة عليها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بهدف إنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتشغيله ودعمه وصيانته في المكاتب البعيدة عن المقر، لم يمول إلا بالنسبة للجزء الأخير من فترة السنتين (A/55/186، الفقرة ٣). وساند بشدة تخصيص مبلغ إضافي قدره ١٣,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بقصد تمويل تلك الوظائف تمويلا كاملا. وفيما يتصل باعتزام الأمين العام إجراء مزيد من عمليات الاستعراض للأنشطة المحتمل أن أوانها قد فات (الفقرة ٦)، أعرب عن رغبته في معرفة تلك الأنشطة والوفورات التي ستتحقق بإلغائها. وقال إن وفد بلاده، الذي يولي أهمية كبيرة لأنشطة الإعلام يساوره القلق إزاء الخفض المقترح للنفقات بموجب ذلك الجزء من الميزانية البرنامجية. وقال إن المقترح الداعي إلى زيادة الموارد المخصصة للرقابة الداخلية ينبغي أن يستعرض في ضوء احتياجات المنظمة الماسة الأخرى. وبصورة عامة، ينبغي أن تحظى الأنشطة الفنية بالأولوية. وأضاف أنه ينبغي توفير معلومات مفصلة عن المقترح الداعي إلى زيادة النفقات وفقا لخدمات الدعم المشتركة. وختاما قال إنه ينبغي الإبقاء على صندوق الطوارئ بمستواه الحالي.

٢٥ - **السيد تشيانغ وو جو** (الصين): قال فيما يتعلق بمخطط الميزانية، إن وفد بلاده يدعم الاستنتاجات والتوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق خلال دورتها الأربعين. وأشار إلى أن التقديرات الأولية للموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي تصل إلى ٤٧٥,٤ ٢ مليون دولار، تمثل انخفاضا مقارنة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ولئن كان يجب الإشادة بالجهود

المبذولة لزيادة الكفاءة وتقليص النفقات، فإن الميزانية البرنامجية يجب أن توفر ما يكفي من الموارد لتنفيذ الأنشطة المأذون بها تنفيذا كاملا، والوفورات لا يجب أن تتحقق على حساب تنفيذ البرامج. وأضاف أنه ينبغي توخي المرونة فيما يتصل بمستوى الميزانية البرنامجية إذا ما أريد تحقيق الالتزامات المقدمة خلال مؤتمر قمة الألفية. كما أن الحوار وبناء التوافق في الآراء هما عنصران ضروريان في عملية الميزنة.

٢٦ - وأعرب عن ارتياحه لما لاحظه من أن مخطط الميزانية يبرز الأولويات التي حددت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6). وقال إن من المهم، بهذا الخصوص، كفالة وجود توازن بين أنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام وفي مجال التنمية. وأضاف أن وفد بلاده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه كان ينبغي إدراج مخصص في مخطط الميزانية للبعثات السياسية الخاصة. وقال إن عدم إدراج هذا المبلغ لا يكاد يحقق الشفافية في عملية الميزنة. وختاما، أعرب عن اتفاقه مع المتكلمين الآخرين الذين دعوا إلى الإبقاء على صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد.

٢٧ - **السيد هولبواكس** (المراقب المالي): أشار إلى أن الغرض من مخطط الميزانية هو تشجيع مشاركة الدول الأعضاء بقدر أكبر في عملية الميزانية ومن ثم تيسير تحقيق أكبر قدر من الاتفاق بشأن الميزنة البرنامجية. وأضاف أن الوثيقة المعروضة أمام اللجنة أعدت خلال شهر تموز/يوليه. ونظرا للاستعراض الجاري للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809)، فلم يتسن إدراج مخصصات للبعثات السياسية الخاصة، وتنفيذ توصيات الفريق، وتعزيز أمن أفراد منظومة الأمم المتحدة وسلامتهم. ومثلما جاء في التقرير (A/55/186، الفقرة ٧)، يرى الأمين العام أنه من الأفضل العودة إلى تلك المسائل وآثارها على المخطط عندما تتاح التقارير ذات الصلة؛ ولا يشكل هذا الأمر خروجا عما جرت عليه اللجنة من ممارسات. وبناء على ذلك، سوف تراعي اللجنة عند الموافقة على مخطط الميزانية، ليس فحسب الوثيقة المعروضة عليها الآن ولكن ستراعي كذلك أي تقارير أخرى عن المسائل المتصلة بالنفقات الإضافية.

٢٨ - واستطرد قائلا إنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٦، لم تدرج أي أرقام عن الوفورات التي تحققت نتيجة للكفاءة. وأضاف أن الأمين العام، مع ذلك، سيواصل تمحيص مستوى الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، على النحو الوارد في التقرير (الفقرة ٦)، وسيوضح في بيانه عن الميزانية فائدة التدابير الإضافية المتعلقة بفعالية التكلفة وتبسيط الإجراءات. وستصدر قائمة بالأنشطة المحتمل أن أوانها قد فات كمرفق للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٩ - ومضى قائلا إنه تم تخصيص موارد إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بقصد تمكين إدارة شؤون الإعلام من تغطية عدد من المؤتمرات. وبما أن تلك النفقات لا تتكرر، فإن من المتوقع حصول تخفيض في النفقات تحت باب الإعلام خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأضاف أن الوظائف الجديدة المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لأغراض إنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتشغيله ودعمه وصيانته لن تنشأ قبل حلول سنة ٢٠٠١، ولذلك فهي لم تموَّل إلا في الجزء الأخير من فترة السنتين، ولكن سوف يلزم اعتماد لهذه الوظائف على امتداد فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بالكامل. وأضاف أن من المستصوب الإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة وفقا لرغبة أغلبية الدول الأعضاء.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) (A/55/7/Add.5 و Corr.1 و A/55/645 و Corr.1 و Add.1)

٣٠ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): سألت عن سبب تجاوز مستويات الشواغر في عام ٢٠٠٠، متوسط معدل الشواغر الذي وافقت عليه الجمعية العامة. كما أعربت عن رغبتها في معرفة معدلات الشواغر فيما يتعلق بالوظائف الجديدة التي أنشئت في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والوظائف في مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠.

٣١ - **السيد ساش** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه على الرغم من أن مستوى الشواغر الذي تحقق بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها خلال عام ٢٠٠٠ تجاوز نسبة ٨ في المائة بقليل، وهي نسبة تتجاوز متوسط معدل الشواغر البالغ ٦,٥ في المائة الذي وافقت عليه الجمعية العامة، فإن معدل الشواغر الذي تحقق بالنسبة للموظفين من فئة الخدمات العامة والرتب الأخرى البالغ ٢,٦ في المائة كان هو الرقم المستهدف. ولم تترتب مشكلة عامة نتيجة الزيادة الحاصلة في معدل الشواغر بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها عما هو مخصص لها في الميزانية ، ولكنها تركزت في عدد محدود من أبواب الميزانية، بما فيها الباب ١٦ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا) والباب ٢٨ (مكتب خدمات الرقابة الداخلية). وأعرب عن سعادته إزاء تقديم معلومات تفيد بأن مستويات الشواغر في الأبواب التي توجد فيها مستويات شواغر عالية على نحو خاص قد تم تقليصها بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وبأنه من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي. وأضاف أنه قد بذلت جهود خاصة لمعالجة معدل الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وذكر أن معدلي الشواغر في إدارة شؤون الإعلام البالغين ٤,٥ في المائة و ٢,١ في المائة بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها وفئة الخدمات العامة والرتب الأخرى، على التوالي، هما أقل من المتوسط على مستوى المنظومة، وأنه قد تم استخدام الوظائف في مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٢ استخداما تاما. وفيما يتصل بالوظائف الجديدة المعتمدة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قال إن المعلومات المتصلة بالتوظيف يجري جمعها من المكاتب الواقعة خارج المقر.

٣٢ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): طلبت تعميم نص البيان الذي أدلى به مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية على الوفود.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (تابع) (A/55/7/Add.4 و A/55/117 و Add.1)

٣٣ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): أشار إلى أن الأمين العام أعد الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية على أساس دراسة شاملة تتضمن تحليلا مفصلا للظروف القائمة، وتقديرات لتكاليف تدابير الإصلاح وفقا للنهج القائم على رد الفعل الحالي ولتقديرات تكاليف الطاقة التي من المتوقع أن تتحملها المنظمة على امتداد فترة الخمس وعشرين سنة القادمة. وأضاف أن الخطة تتضمن كذلك تقديرات ''مرحلة الدراسة'' بالنسبة لتكاليف الإجراءات الإصلاحية الموصى بها بالنسبة لشتى مكونات مجمع مباني المقر، مثل الجدران والأسقف والأسطح والسباكة والكهرباء وتكييف الهواء. وعندما علمت الكميات المحددة، فإنها استخدمت في التقديرات، وعند عدم العلم بها، استخدمت أرقام المبالغ الإجمالية. ورغم إجراء تحليل شامل

لكل مبنى ولكل شبكة من الشبكات لم يوفر هذا التحليل التفاصيل اللازمة لتنفيذ برنامج التجديد الذي تبلغ قيمته بليون دولار.

٣٤ - وحسب ما جاء في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/7/Add.4)، أدخلت الأمانة العامة ضمانات في تقديراتها وذلك بافتراض تكاليف طارئة لمرحلة التصميم والتخطيط بنسبة ٢٠ في المائة من تكلفة مشروع عملية التشييد وتكاليف طارئة قياسية لصناعة التشييد بنسبة ٥ في المائة من تلك التكلفة، ليبلغ مجموع عنصر الضمان ٢٥ في المائة. ورغم أن الأمين العام كان واثقا من واقعية هذا الرقم، فإنه طلب إلى مجلس مراجعي الحسابات وإلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض التقديرات، وسوف يراعى ما يتوصلان اليه من استنتاجات في مرحلة التصميم التخطيطي.

٣٥ - وأضاف أن التصميم التخطيطي المقترح، الذي أشار اليه ممثل كندا خلال الجلسة السابقة للجنة، لن يكون ضروريا إذا قررت الدول الأعضاء أن تلتزم بالنهج الحالي القائم على رد الفعل بدلا من اعتماد الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقال إن تصميم المخطط هو الخطوة الأولى في اتجاه تنفيذ الخطة، أو حسب رأي اللجنة الاستشارية، الخطوة الأولى في اتجاه عملية البت في اعتماد الخطة أو عدم اعتمادها. وفيما يتصل بمحتوى التصميم التخطيطي، فإنه سيتم وضع مخطط تصوري لجميع أنظمة المباني بما فيها شبكات الإنذار بالحريق وضخ المياه والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء والسباكة والكهرباء. وسينطوي ذلك على بعض الخيارات فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية مثل تحديد ما إذا كان ينبغي للمنظمة أن تستمر في شراء الطاقة الكهربائية وتقدير تكلفة كل بديل يقع عليه الاختيار وعندما تثبت هذه التقييمات المفصلة جدا جدواها يصبح في الإمكان إبرام اتفاق بشأن تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية من عدمه. وحتى عندما ترفض الدول الأعضاء الخطة بعد أن يكون المبلغ المرصود للتصميم التخطيطي وقدره ٨ ملايين دولار قد أنفق، فإن هذا المبلغ لن يذهب هباء؛ وسيظل حوالي نصف توصيات التصميم صالحا في حين تختص التوصيات الأخرى، مثل التوصيات بشأن الحيز البديل، بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ومع ذلك، ينبغي إدراك أن الاستمرار في تطبيق النهج القائم على رد الفعل سوف يتطلب إنفاق مبلغ مالي ضخم على نفس العمل الذي سينفذ لغرض إعداد التصميم التخطيطي.

٣٦ - وردا على السؤال الذي طرحه ممثل كندا خلال الجلسة السابقة عما إذا كانت تكلفة التقديرات ستظل صالحة إذا ما تأجل اتخاذ قرار بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، قال إن التقديرات تتأثر بمرور الوقت وبحدوث تأخير بسبب التضخم وغيره من العوامل. ومن المقدر أن يضيف التأخير في اتخاذ القرار حوالي ٥٠ مليون دولار على مدى فترة الخمس وعشرين سنة القادمة إلى مجموع تكلفة المشروع. وأضاف أن تنفيذ التصميم التخطيطي في أوانه ضروري إذا ما قررت الدول الأعضاء تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٣٧ - **السيد لاميك** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن مسألة الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية هي من الأهمية بحيث تستوجب مناقشة أوسع مما يسمح به عادة برنامج عمل اللجنة الخامسة.

٣٨ - وأوضح أنه مضت ٥٠ سنة على تشييد مبنى المقر الذي أصبح عتيقا. فهو لم يعد مستوفيا للمعايير الحديثة بشأن السلامة والأمن والوقاية من الحرائق أو معايير التشييد، وأوشكت تجهيزات كثيرة فيه على بلوغ نهاية مدة صلاحيتها الطبيعية. لكنه يظل مع ذلك جزءا أساسيا من صورة المنظمة ومركزا رئيسيا لعمل موظفيها. ولذلك فإنه ينبغي تحسين

ظروف عملهم بها. ولم يعد اتباع النهج التدريجي مجديا، ويلزم على وجه السرعة اعتماد خطة إصلاح شاملة. وقد كانت الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية التي قدمها الأمين العام خطة استثنائية. فتكاليف التشييد، لو وزعت على مدى ٦ سنوات، سوف تبلغ ٩٦٤ مليون دولار. أما التكاليف المالية، استنادا إلى أسعار الفائدة على مدى ٢٥ سنة بالأسعار الحالية، فسوف تبلغ ٩٥٧ مليون دولار. وبطبيعة الحال، من الممكن أن تمول عملية الإصلاح بصورة كلية أو جزئية عن طريق قرض بدون فائدة. لكن في هذه الحالة، فإن الجهة أو الجهات المقرضة ستتكفل في واقع الحال بدفع تكاليف الفائدة. ولهذا فإن التكاليف المالية وتكاليف التشييد هي الشيء ذاته تقريبا، أي بما مجموعه ١,٩ بليون دولار، بالمقارنة مع اعتماد النهج القائم على رد الفعل المحض لإصلاح مبنى المقر شيئا فشيئا، الذي سيتكلف ما يقل قليلا عن ١,٢ بليون دولار. وهذا المبلغ يعادل مقدار الميزانية لفترة سنتين بكاملها، مما يؤكد الحاجة إلى مناقشة كاملة في هذا الصدد. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يرحب بأن تقوم وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل بنشر تقرير عن إدارة مباني المقر. كما أنه ينبغي استكشاف الحلول الابتكارية. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى إمكانية إقامة مبان إضافية مما سيجعل من الممكن تحقيق وفورات في الأماكن المؤقتة في أثناء تنفيذ الأشغال. وقد يكون من شأن هذه المباني الإضافية تحقيق وفورات في مصروفات الإيجار التي تتحملها المنظمة. وذكر أن الأمين العام اقترح ضرورة توزيع العمل على مدى ست سنوات، ولذلك فإن الأشغال ستتم بعد مرور حوالي ١٠ سنوات. وينبغي أن يُتخذ قرار بشأن هذا المقترح مع الاستعانة بالدراسة التي يجري السعي للموافقة على إجرائها. وينبغي إيجاد حلول تجعل التكاليف المطلوبة ضمن الحدود المتفق عليها خلال هذه الفترة برمتها.

٣٩ - وأشار إلى أن الترتيبات المالية ستكون مرهونة لا محالة بصورة كبيرة بموقف البلد المضيف. إلا أن فكرة خدمة الدين بالحصول على القرض من خلال حساب للاعتماد لا تتفق مع المبدأ الذي ينبغي أن تمول بموجبه مهام الأمم المتحدة الدائمة من الميزانية العادية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يشكك في إمكانية أن تضمن ''الوفورات'' التي تبلغ ٣٥٤ مليون دولار في إطار الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية إصدار سندات، على نحو ما أشارت إليه الفقرة ٨٤ من تقرير الأمين العام (A/55/117). ولم تكن هذه ''الوفورات'' واضحة تمام الوضوح وكانت مماثلة للفرق بين تكاليف النهج القائم على رد الفعل والخطة الرئيسية، بما في ذلك وفورات الطاقة. إلا أنه لم يدرج في الميزانية أي مبلغ لأي من تلك الخيارات وتحيط الشكوك بالفكرة التي مفادها إمكانية استخدام تلك الخيارات كضمان.

٤٠ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يوافق مع حيث المبدأ على وضع خطة رئيسية تعنى بإصلاح مباني المقر، وتتم مناقشتها عندما تستأنف اللجنة عملها. ولذلك فإن الاتحاد يؤيد توصية الأمين العام بضرورة أن تستمر الدراسات التي تقدر تكلفتها بمبلغ ٨ ملايين دولار. وحسب ما أشارت اللجنة الاستشارية إليه، ينبغي لهذه الدراسات أن تبحث جميع الجوانب، بما فيها جميع عناصر التكاليف ومختلف الخيارات الممكنة وآليات التمويل التي من شأنها أن تقلل من هذه التكاليف. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضا باقتراح الأمين العام الذي مفاده ضرورة قيامه بإنشاء فريق استشاري. وسيكون نجاح هذا المسعى مرهونا إلى حد كبير بحسن نية البلد المضيف ومشاركته.

٤١ - استأنف السيد روزنتال (غواتيمالا) رئاسة الجلسة.

٤٢ - **السيد هايس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته فخورة باستضافتها لمقر الأمم المتحدة في نيويورك،

وهو معلم معماري يقف رمزا لآمال شعوب العالم. غير أن هذه المباني تتقادم ويستوجب الأمر إصلاحها وتجديدها؛ وقد كان تقرير الأمين العام بمثابة أساس للبدء في مناقشات بشأن مشروع معقد وحاسم الأهمية. وبما أنه ستترتب آثار مالية جوهرية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، فإنه يتعين طرح جميع الأسئلة الهامة وإجراء تحليلات مفصلة. وتبعا لذلك، قال إن حكومته أخذت بذاتها في استعراض هذا المقترح. وسوف ينظر خبراء في الجانب المالي ومجالي التشييد والإدارة من جميع أوجه هذه الخطة ثم مقارنتها مع مشاريع مماثلة أنجزت في القطاعين العام والخاص. وأشار إلى أن حكومته يسعدها إطلاع الأمانة العامة ودول أعضاء أخرى على نتائج هذا البحث. وفيما يتعلق بطلب الأمين العام الحصول على مبلغ ٨ ملايين دولار من أجل الشروع في التصميمات الأولية وتحليل تكاليف مقترحات هذا المشروع، قال إن وفد بلاده يود الحصول على المزيد من المعلومات عن توقيت هذا العمل وما سيتمخض عنه عند إتمامه. كما أنه سيكون ممتنا لو اطلع على التحليلات التي أجرتها دول أعضاء أخرى وعن تجاربها الوطنية الذاتية فيما يتعلق بعمليات إصلاح رئيسية للمباني. وأضاف أن وفد بلاده قد لاحظ الجهود التي بذلها بعض الوفود في الآونة الأخيرة للتعاقد مع خبراء من القطاع الخاص، وأعرب عن الأمل في استمرار استغلال هذا المورد في الوقت الذي تجرى فيه المناقشات.

٤٣ - **السيد ياماناكا** (اليابان): أعرب عن تقديره للتقرير المقدم من الأمين العام عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/55/117 و Add.1) وما يبذله من جهود من أجل عرض هذه المسألة على الدول الأعضاء. إلا أنه قال إن هذا التقرير لا يقدم تفاصيل عن التكلفة والجدول الزمني المقدرين لكل مرحلة من مراحل هذه العملية. ولذلك فإنه ثمة حاجة إلى مزيد من التفاصيل بشأن الجدول الزمني الشامل للتنفيذ وخطة التمويل وذلك من أجل إعطاء الدول الأعضاء صورة كاملة عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ومن اللازم مشاركة حكومة البلد المضيف والولاية والسلطات المحلية بصورة فعالة، من خلال أمور من بينها التمويل؛ وفي هذا الصدد، قال إنه يتفق مع الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١١ من تقريرها (A/55/7/Add.4). وينبغي للجنة ألا تأذن بوضع خطة شاملة للتصميم وتحليل للتكاليف إلا عندما تقدم الجمعية العامة إلى الأمين العام إرشادات واضحة في هذا الصدد.

٤٤ - **السيد غوانغتينغ تانغ** (الصين): قال إن مباني المقر، التي مضى على بناء الجزء الأكبر منها ٥٠ عاما، لم تعد تتوافق وقوانين الوقاية من الحرائق والمباني و لم تعد تستوفي معايير الفعالية من حيث استخدام الطاقة أو متطلبات الأمن الحديثة. ولذلك فإن هذا المجمع في حاجة إلى إصلاح شامل. وأشار إلى أن اعتماد طريقة مدروسة ومحكمة للإصلاح تشكل طريقة أفضل بكثير وأبعد نظرا من اعتماد طريقة مخصصة لهذا الغرض. وقال إنه يتفق مع اللجنة الاستشارية في رأيها بأن معايير تخطيط المشروع ينبغي أن تستند إلى دراسات دقيقة لا إلى افتراضات. وينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام المقبل، الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، معلومات أكثر تفصيلا ومعلومات شاملة.

٤٥ - وأوضح أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية تنطوي على مشروع تشييد هائل يهدف إلى تحويل مجمع المقر القديم إلى مبنى حديث للخدمة العامة يستوفي المعايير الصحية ويلبي احتياجات الأمن الحديثة. وإذا أريد بلوغ هذا الهدف، يتعين تنسيق عملية تنفيذ هذا المشروع مع حكومة البلد المضيف والسلطات المحلية. وفي أثناء صياغة هذه الخطة وتنفيذها، ينبغي للأمين العام أن ينسق مع حكومة البلد المضيف قضايا من بينها تدابير توفير الطاقة والضمانات الصحية، وأن يحافظ على علاقات تعاون طيبة معها. وأشار إلى أنه يتفق مع

اللجنة الاستشارية في رأيها بأنه لا ينبغي لهذه الخطة أن تتوخى إجراء تحسينات وتوسعات طموحة للغاية.

٤٦ - وفيما يتعلق بجمع الأموال، قال إن تقرير الأمين العام أشار إلى أن حكومة البلد المضيف كانت قد قدمت بسخاء قبل ٥٠ سنة قرضا مبلغه ٦٥ مليون دولار، أي ما يعادل ٤٥٠ مليون دولار بدولارات عام ٢٠٠٠، وذلك للشروع في عملية البناء الأولية. وقال إنه سُر عندما لاحظ من خلال تقرير اللجنة الاستشارية أن المفاوضات جارية مع حكومة البلد المضيف والولاية والسلطات المحلية بهدف الحصول على الدعم المالي. وينبغي للأمين العام أن يواصل تقديم التقارير المرحلية في هذا الصدد. وناشد حكومة البلد المضيف والولاية والسلطات المحلية أن تقدم الدعم المالي لهذا المشروع التاريخي.

٤٧ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قال إن أول خطوة في جهود الأمين العام كانت هي تبيان الحالة المادية لمباني المقر والآثار المالية المترتبة على النتائج. وكان الأمين العام قد سعى إلى إيضاح أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لن يكون من شأنها فحسب حل المشاكل الأساسية المبينة، بل ستكون أيضا ذات فعالية أكبر من حيث التكاليف مقارنة باستمرار اعتماد النهج القائم على رد الفعل. ولم تُدرَج في هذه الحسابات تكاليف التمويل.

٤٨ - وقد كان التحليل الشامل لحالة المباني مستندا إلى ١٠ تقييمات مفصلة كانت قد حددت بصورة شاملة تدابير الإصلاح اللازمة وآثار تكلفة الطاقة والتقديرات الأولية لتكاليف تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ولا يمكن تقديم التفاصيل الإضافية التي طلبها بعض الدول الأعضاء ما لم يتم إعداد التصميم التخطيطي المقترح. وردا على السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا بشأن الوفورات المتوقعة البالغة ٣٥٤ مليون دولار، قال إن هذا المبلغ يمثل تكاليف إصلاح أجهزة الطاقة وأجهزة الطوارئ التي يمكن تجنبها لو نُفذت الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بما مجموعه ٩٦٤ مليون دولار خلال ستة سنوات. ولا تشكل تلك التكاليف المتجنبة أي نوع من الضمانات، لكن من الممكن استخدامها لتأييد القول بأن نصف التكلفة الشاملة البالغة ٩٦٤ مليون دولار يمكن تمويله من خلال قروض تجارية في شكل إصدار سندات، بينما يكون من الممكن تمويل ما تبقى منه من خلال الحصول على قروض بدون فوائد من الدول الأعضاء. وبالرغم من أن هذا المقترح قد يستتبع تحمل تكاليف عن الفوائد، فإنه سيكلف حوالي المبلغ ذاته لو اعتُمد النهج القائم على رد الفعل، وهو ما سيبلغ حوالي ١,٦ بليون دولار على مدى ٢٥ سنة.

٤٩ - وردا على ما قاله ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ذكر أن التصميم التخطيطي الذي تبلغ تكاليفه ٨ ملايين دولار، سيستغرق إعداده حوالي سنة واحدة لو تم الإذن بإعداده. ويتمثل أحد عناصر تكلفته في الحاجة إلى خبراء داخليين متفرغين لإدارة هذا المشروع. وسوف يتكلف إعداد التصميم التخطيطي ذاته حوالي ٦ ملايين دولار. وسوف تعد دراسة للجدوى المالية بشأن الفوائد والآثار العملية لقيام المنظمة بتوليد ما تحتاجه من الطاقة الكهربائية. أما العنصر الآخر فهو تحليل مسألة الحيز البديل. وبالرغم من أن المقترح الحالي المقدم من الأمين العام يفترض استئجار حيز بديل من شركة الأمم المتحدة للتعمير، فإنه يتعين بحث مختلف الخيارات، وتحديد احتياجات معينة ووضع معايير لاختيار الحيز البديل. وسوف يفضي التصميم التخطيطي إلى وضع تقديرات تختلف عن تقديرات مرحلة الدراسة الحالية، إذ إنها ستأخذ في الاعتبار تكاليف العمليات الممكنة لتحسين أجهزة الطاقة الكهربائية، واستبدال شبكات التدفئة والتبريد، ووضع استراتيجية للوقاية من الحريق، وأجهزة دعم وسائل

تكنولوجيا المعلومات. وبمجرد وضع التصميم التخطيطي واتخاذ القرارات المتعلقة بالنواتج والشبكات وتقديم التوصيات بشأن الحيز البديل، سيوضع جدول زمني نهائي وتقديرات نهائية فيما يتعلق بالميزانية.

٥٠ - وردا على ما قاله ممثل اليابان، ذكر أن الأمانة العامة تعتقد أن الدول الأعضاء لديها فعلا ما يكفي من التفاصيل التي تمكنها من البت فيما إذا كان من المتعين مواصلة الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية أم لا. ولن يتسنى تقديم معلومات إضافية ما لم ينتقل المشروع إلى مرحلة وضع التصميم التخطيطي، المطلوب من اللجنة الموافقة على تمويله. وسوف تستعين الأمانة العامة في أثناء إعداد خطة التنفيذ بالمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى عن تجاربها في إقامة مشاريع تشييد كبيرة مماثلة.

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1: بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (تابع) (A/55/680؛ و A/C.5/55/24؛ و A/C.5/55/L.21)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.42*: الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية (تابع) (A/55/674؛ و A/C.5/55/27؛ و A/C.5/55/L.21)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة *A/C.3/55/L.16/Rev.1*: الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (تابع) (A/55/677؛ و A/C.5/55/26؛ و A/C.5/55/L.21)

٥١ - **الرئيس**: أشار إلى أنه كان لزاما على اللجنة أن تقرر، خلال جلستها السابقة، إرجاء مقرراتها بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات A/55/L.33/Rev.1، و A/55/L.42 و A/C.3/55/L.16/Rev.1 ريثما تصدر مشاريع المقررات ذات الصلة باللغات الرسمية الست. وترد مشاريع المقررات تلك في الوثيقة A/C.5/55/L.21.

٥٢ - **السيد حسن** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه يفضل السماح باعتماد مشاريع المقررات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين A/55/L.33/Rev.1، بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، و A/55/L.42 بشأن الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. أما الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/55/L.16/Rev.1 بشأن الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فينبغي تناولها في إطار مشاورات غير رسمية، شريطة ألا يفضي ذلك إلى توقف النظر في الموضوعين الآخرين.

٥٣ - **السيد لينفورس** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إنه يوافق على هذا الرأي. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يود الاعتراض على اعتماد مشروعي المقررين المتعلقين بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين A/55/L.33/Rev.1 و A/55/L.42، لكن حالة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة تستوجب مزيدا من النظر في إطار مشاورات غير رسمية.

٥٤ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه بالرغم من أن وفده يؤيد مشاريع القرارات الثلاثة برمتها، فإنه يلاحظ الموقف المرن الذي أبداه ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي وبالتالي فإنه يؤيد الاقتراح الذي يفيد

بإمكانية النظر في حالة المعهد في إطار مشاورات غير رسمية دون أن يعني ذلك الاعتراض على هذا المعهد.

٥٥ - وأعرب عن شكره للرئيس لما بذله من عمل لضمان أن تصدر جميع الوثائق باللغات الرسمية الست، وذلك طبقا للنظام الداخلي. وأعرب عن ثقته في أن تصدر الوثائق دائما بجميع اللغات قبل مناقشتها بأربع وعشرين ساعة.

٥٦ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروعي المقررين المتعلقين بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين A/55/L.33/Rev.1 و A/55/L.42 دون تصويت. أما مشروع المقرر المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/55/L.16/Rev.1، فإنه ستجرى مناقشات إضافية بشأنه.

٥٧ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.